

سب و قذف

القضية ١٩٩٥/٨٩٤٢ جنح العجوزة

١٩٩٥/٧٠١ جنح مستأنف شمال الجيزة

الطعن بالنقض رقم ٢٦/٢٠٠٣٦ ق

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

مذكرة

بأسباب الطعن بالنقض

المقدم من : المهندس / مدعى بالحق المدني طاعن وموطنه المختار مكتب الأستاذ

رجائي عطية المحامى بالنقض ٤٥ شارع طلعت حرب .

ضد : ١ السيد / متهم مدعى عليه مطعون ضده

٢ النيابة العامة .

فى الحكم : الصادر من محكمة جنح مستأنف العجوزة بتاريخ ١٧/٢/١٩٩٦ فى القضية ٧٠١

/ ١٩٩٥ س شمال الجيزة والقاضى حضوريا، بقبول إستئناف الطاعن شكلا وفى

الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وكانت محكمة أول درجة قد قضت

بتاريخ ٢٥/١١/١٩٩٥ (فى الدعوى ٨٩٤٢ / ١٩٩٥ جنح العجوزة) ببراءة المتهم

(المطعون ضده) ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها (الطاعن) بالمصروفات

ومبلغ خمسة جنيهاات مقابل أتعاب المحاماة .

الوقائىع

أقام الطاعن ضد المطعون ضده بالإدعاء المباشر الدعوى ١٩٩٥/٨٩٤٢ جنح العجوزة لأنه

بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٥ بدائرة قسم العجوزة .

قذف فى حقه وسبه علانية فى المحضر ١٣٨ أحوال الدقى فى ٨ / ٤ / ١٩٩٥ بأن أسند

إليه أنه زور خطاب ضمان على شركة الأمر المعاقب عليه بالمواد ١٧١، ٣٠٢،

٣٠٣، ٣٠٦ عقوبات .

و بتاريخ ٢٥/١١/١٩٩٥ أصدرت محكمة أول درجة حكمها حضوريا ببراءة المتهم

المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها (الطاعن) بالمصروفات ومبلغ خمسة

جنيهاات أتعاب محاماة، فإستأنف المدعى (الطاعن) حيث قضت المحكمة الإستئنافية بتاريخ ١٧ /

٢ / ١٩٩٦ تأييد حكم أول درجة لأسبابه .

و لما كان هذا الحكم معيباً بجملة عيوب وأضر بحقوق الطاعن، لذلك طعن عليه الطاعن

بطريق النقض حيث قيد طعنه برقم / تتابع بتاريخ / / ١٩٩٦ وذلك للأسباب الآتية :

أسباب الطعن

أولاً : القصور والإخلال بحق الدفاع :

قدم الطاعن للمحكمة الإستئنافية بجلسة ١٧/ ٢ / ١٩٩٠ مذكرة مكتوبة بدفاعه لم تكن أمام محكمة أول درجة التي أيدت المحكمة الإستئنافية حكمها لأسبابه دون أن تعرض لهذه المذكرة لا بالإيراد ولا بالرد بل ولم تشر إلى تقديمها بمدونات حكمها مع أن هذه المذكرة تضمنت دفاعاً جوهرياً يستوجب أن تعرض إليه المحكمة . فقد ورد بتلك المذكرة ما نصه :

بسطنا دفاعنا في الموضوع والقانون بصحيفة الدعوى التي إنعقدت بها الخصومة ومذكرتنا ١١/٢٥/١٩٩٥، وبحافطتي المستندات المؤرختين ١١/٢٣/١٩٩٥، ١١/١٨/١٩٩٥ محتواهما وما عليهما من بيان وشرح وتعليق، مما لا داعي لتكراره وإن كنا نكرر تمسكنا بذلك كله جملة وتفصيلاً ونحيل عليه في دفاعنا الحالي ونتخذة دفاع لنا أمام المحكمة الإستئنافية،— وهو دفع يثبت قيام جريمة السب والقذف العلني في حق المتهم المدعى عليه المستأنف ضده.

إلا أن الحكم المستأنف غسل يديه من الدعوى بقالة أن مآقره وكيل المتهم في المحضر ١٣٨ أحوال النقي ٨/٤/١٩٩٥ المقيد برقم ١٩٩٥/٣٥٧٦ إدارى العجوزة هو من قبيل الرد على البلاغ المقدم من المدعى بالحقوق المدنية وإظهارا لكيدته (!؟) وأن مآقاله المتهم هو من قبيل الدفاع المباح قانونا له (!؟)

ولم يتفطن الحكم الى قاعدة مقرررة تواترت عليه أحكام محكمة النقض هي أنه يشترط لإباحة القذف أن يكون مما يستلزمه الدفاع في الحق المثار، وأن يكون بالقدر الذي يستلزمه هذا الدفاع.

• نقض ١١/٦/١٩٨٠ س ٣١ ١٨٩ ٩٧٥

• نقض ٣/٢٩/١٩٧٦ س ٢٧ ٧٩ ٣٦٩

• نقض ٢/١٧/١٩٧٥ س ٢٦ ٣٩ ١٧٥

• نقض ١٠/٢٢/١٩٧٢ س ٢٣ ٢٤٠ ١٠٧٤

• نقض ١٠/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ١٩٧ ١٠١٤

• نقض ١٠/٢/١٩٥٦ س ٧ — ٢٦٩ ٩٨٦

وواضح ظاهر بجلاء أن الرد أو الدفاع على تشكى المجنى عليه من قيام المتهم بأخذ ختم وأوراق وبعض ستندات شركة المجنى عليه التي كان المتهم مستخدماً فيها بأجر لا يستلزم بتاتا القذف في حق المجنى عليه بأنه إرتكب جرائم غش في التوريد وجرائم تزوير، فذلك ليس من مستلزمات الدفاع على الإطلاق ناهيك بشرط أن يكون بالقدر الذي يستلزمه الدفاع والذي ليس من مستلزماته أصلاً الخروج عن الموضوع بتوجيه هذا القذف الغليظ إلى المجنى عليه بإسناد إرتكاب جرائم الغش في التوريد وجرائم التزوير إليه على غير مقتضى وعلى خلاف الحقيقة يضاف إلى ذلك أن المتهم تعمد أن يتوجه بهذا القذف الغليظ إلى شركة ومكتب

الإستشاريين (.....) دون أى مقتضى إلا الرغبة فى القذف فى حق المجنى عليه والإساءة إليه والتشهير به بإذاعة هذا القذف فى مكان إستطاع المتهم إذاعته فيه .

(مذكرتنا لأول درجة ص ١٤)

وقد فات الحكم المستأنف أن قذف المتهم المستأنف ضده فى حق المجنى عليه المستأنف، هو محض كذب وإفتراء، فالثابت بمستندات حافظة المجنى عليه ١٨/١١/١٩٩٥ أن وقائع القذف وقائع كاذبة غير صحيحة، ببيان ذلك أنه إثر إيلاع شركةالعرب للشركة المستقلة (شركة المجنى عليه) بشكوى المتهم الكاذبة، (مستند/١ حافظة ١٨/١١/١٩٩٥)، بادرت شركة المجنى عليه بمخاطبة شركة بكتابها المؤرخ ٢٦/١٠/١٩٩٥ (تحت رقم ٢/ بحافضتنا ١٨/١١/١٩٩٥)، ردا على خطابها بشأن شكوى الكاذبة تنهى فيها اليها انها على استعداد لاثبات مطابقة الركائز للمواصفات وسلامة المستندات الدالة على ذلك وتقرح ايفاد مندوب الى سويسرا للتأكد من ذلك عن طريق مقابلة المسؤولين بالجهات الرقابيه الرسميه بسويسرا وكذا زيارة شركة المنتجه للاطلاع على كافة اجراءات ومستندات مراحل التصنيع .

وبناء عليه تم فى ٢/١١/١٩٩٤ عقد إجتماع فى زيورخ بسويسرا بين ممثلين عن شركة والشركة (شركة المجنى عليه) وشركة الـ والهيئة لتأكيد الجودة (مرفق محضر الاجتماع تحت رقم ٧/ بحافضتنا ١٤/٩/١٩٩٥)، قرروا فيه جميعا الآتى :

١. تم اصدار شهاده لمطابقة ركائز كوبرى المنيب للمواصفات الالمانيه (.....) من شركة وتم اعتمادها من مدير تأكيد الجودة ممثلا للهيئة لتأكيد الجودة وكذا من الغرفه التجاريه والسفاره فى

٢. يؤكد مدير تأكيد الجودة بالهيئة لتأكيد الجودة ان شهاده المواصفات الخاصه بكوبرى والمؤرخه فى ٣٠/٨/٩٤ وايضا شهاده المواصفات الانجليزيه الخاصه بكبارى الطريق الدائرى والمعتمده من الغرفه التجاريه السويسريه فى ٢٢/٣/١٩٩٤، يؤكد ان هاتين الشهادتين صحيحتان وساريتان .

٣. تم تقديم اصل شهاده الهيئة السويسريه لتأكيد الجودة باللغه الانجليزيه لشركة والتي تثبت ان نظام الجودة لشركة مطابقا لنظام ٩٠٠١ والمعادل للمواصفات الالمانيه (....) .

٤. تم تقديم مجموعه كتالوجات الى شركة تتضمن بيانات ومعلومات عن الهيئة لتأكيد الجودة وعن المواصفات العالميه والالمانيه المسماه / ٩٠٠١ .

٥. بالنسبة للاختبارات الخاصة بالركائز الحديدية، تؤكد شركة والهيئة لتأكيد الجودة ان الاختبارات الخاصة بالمواد التي سبق تقديمها لشركة من شركة بتاريخ ١٧/٨/١٩٩٤ هي اختبارات سليمة وصحيحة . ٦ تؤكد شركة والهيئة لتأكيد الجودة ان شعار جامعة ميونخ او جامعة شتوتجارت يتم على جملة الخامات وليس على كل ركيزه يتم تصنيعها وذلك طبقا لنظام تأكيد الجودة .

٦. فى المستقبل تؤكد الهيئة السويسريه لتأكيد الجودة ان اية شهادات صادرة من شركة مطبوعا عليها علامة الهيئة لتأكيد الجودة (....) الموجوده بعاليه وعليه رقم التسجيل، سوف تكون كافيه لضمان تأكيد الجودة دون اية اختام اضافيه .

وصوره هذا المحضر مقدمه تحت رقم / ٤ بحافظتنا / ٢ ١٨/١١/١٩٩٥ مختوم بأختام هيئة تأكيد الجودة وشركة المنتجه والغرفه التجاريه ومصدق عليها من قنصليه فى مدينه ووزارة الخارجيه و ترجمة للمحضر باللغة العربيه صادرة عن الجامعه الامريكىه بالقاهره و معتمده من وزارة المصريه .

(مستند/ ٤/ حافظتنا / ٢ ١٨/١١/١٩٩٥)

و هذا يثبت كذب السب والقذف اللذين قارفهما كامل و جنوحه الشديد الى الانتقام من المجنى عليه المدعى بالحق المدنى والسب والقذف فى حقه كذبا وبسوء نيه للاضرار به والانتقام منه .

هذا ومرفق تحت رقم / ٣ بحافظتنا/ ٢ ١٨/١١/١٩٩٥ شهادة مواصفات المانيه (din) صادرة عن شركة بتاريخ ٢/١١/١٩٩٤ تشهد فيها الشركه ان الركائز الحديديه لكبارى المنيب (كوبرى والكوبريين و.....) والمواد المصنع منها هذه الركائز تم تصميمها وتصنيعها واختبارها طبقا للمواصفات الالمانيه (.....) والشهادة موقعه من شركة وكذا خاتم هيئه تأكيد الجودة السويسريه وخاتم الغرفه التجاريه السويسريه والشهادة مصادق عليها من القنصليه العامه لجمهورية مصر العربيه فى مدينه بون بسويسرا بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٤ ومن الخارجيه المصريه فى ٢١/١٢/١٩٩٤ ومرفق ترجمه باللغه العربيه معتمده من وزارة العدل المصريه .

وتأكيداً لذلك كله، أصدرت شركة بتاريخ ٧/١١/١٩٩٤ خطابا بذات التاريخ موجه منها الى الشركة المستقلة للتجارة (شركة المجنى عليه) نوهت فيه شركة الى انه قد تم زيارة شركة المنتجه لركائز كوبرى المنيب ومقابلة قسم الرقابه على الجودة الذى اصدر الشهاده باسم جهة التفتيش SQS والمسؤولين بها وانهم اقرروا بصحة وسريان الشهاده السابق اصدارها فى ٣٠/٨/٩٤ موضوع شكوى اشرف الكاذبه على النحو الثابت بالمحضر المرفق بالخطاب وانه تم اعتماد وختم الشهاده المذكوره من

المركز الرئيسي لاتحاد SQS كما تم اصدار شهاده جديده بمطابقة الركائز للمواصفات مؤرخه ٩٤/١١/٢ واعتمدت من شركة ومن المركز الرئيسي لاتحاد SQS .

(مستند ٥/حافظتنا ٢/١٨/١١/١٩٩٥)

وجدير بالذكر أن هذه الحقائق معلومة سلفا بالتأكد للمتهم فالمتهم قد إشتراك في توريد هذه الركائز الحديدية بحكم عمله (قيل إنهاء خدمته) مهندساً ومديراً للشئون الفنية بشركة المجنى عليه، وهو بحكم عمله وإشتراكه في ذلك التوريد يعلم علماً مؤكداً أن ماإدعاه وقذف به المجنى عليه كاذب وغير صحيح، ويعلم علماً مؤكداً أن الشهادة التي ادعى كذبا على المجنى عليه تزويرها و تزيفها صحيحة و سليمة و صادرة من الشركة السويسرية المنتجة للركائز التي اقرت بصحتها صراحه على النحو الثابت بأقرار شركة التي تأكدت من سلامه الشهادة و صحه نسبتها الى شركة المنتجة للركائز و أقرت بذلك في خطابها المؤرخ ١٩٩٤/١١/٧ (مستند ٥ / حافظتنا ٢/١٨/١١/١٩٩٥) .

وكذب وقائع القذف، وعلم القاذف بكذبتها، هو دليل الأدلة القاطع بأن المتهم قارف هذا القذف عامداً متعمداً بسوء نية للإضرار بمخدومه الذي أنهى خدمته والإساءة إليه والتشهير به وتحقيره بين أهل وطنه.

قيام كافة أركان جريمة القذف في حق المتهم :

والقذف الذى قارفه المتهم فى حق المجنىعليه، سواء فى أقواله ١٠/٤/١٩٩٥ فى المحضر ١٣٨ أحوال العجوزة المقيد برقم ١٩٩٥/٣٥٧٦ اداري العجوزة ام فى خطابه المرسل لشركه اداره الكبارى أو خطابه المرسل الى مكتب الاستشاريون " "، هو قذف صريح فى عبارات صريحة تنسب الى المجنى عليه جريمة التزوير فى محرر، وهى جريمة معاقب عليها قانونا، فضلا عن أنها تستوجب إحتقار من تسند إليه لدى أهل وطنه. وقد نصت المادة/٣٠٢ عقوبات على أنه : " يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة/١٧١ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسند اليه بالعقوبة المقررة لذلك قانونا أو أوجبت إحتقاره عند أهل وطنه.

وغنى عن البيان أن حق الدفاع، لايبيح القذف كذبا بسوء نية، ذلك أنه حق مقرر لدرء خطر،— وليس من مستلزمات درء الخطر باستعمال الحق القذف كذبا فى حق الخصم بسوء نية وإلا لم يعد ذلك القذف الكاذب من مستلزمات الدفاع ناهيك بأن يكون بالقدر الذى يستلزمه ذلك الدفاع، وسوء نية المتهم المستأنف ضده واضح ظاهر ثابت أمام محكمة أول درجة وسجلناه ص١٤ بمذكرتنا عليه، من مبادرته قبل أى تشكى ضده، وقبل إحتياجه للدفاع عن نفسه، بالتوجه بذات هذا القذف فى حق المجنى عليه المستأنف الى كل من شركة ومكتب الإستشاريين (.....)، ولم يكن المتهم المستأنف ضده فى موقف الدفاع ولا بحاجة إلى حق الدفاع

لتوجيه هذا القذف العلني (الكاذب) إلى المجنى عليه المستأنف، كما أن سوء نية المتهم المستأنف ضده ثابت من علمه المؤكد بأن مايقذف به المجنى عليه هو محض إفتراء كاذب يعلم هو نفسه أنه كاذب، آية ذلك أنه هو نفسه كان يعمل بشركة المجنى عليه ومشارك في التوريد ويعلم انه مطابق لا مخالفة فيه ولا في مستنداته، وإلا ما إستمر فى أداء ما كان موكلا إليه من واجبات ذلك التوريد كمستخدم بشركة المجنى عليه المستأنف، وتحت رقم / ٣، ٤، ٥ بحافظتنا ١٨/١١/١٩٩٥ إلى محكمة أول درجة المستندات التي تثبت أن خطاب الضمان المزعوم من المتهم تزويره هو خطاب صحيح بإقرار شركة الـ المورد للأجهزة موضوع الضمان وبإقرار الهيئة الـ لتأكيد الجودة وبإقرار شركة، وذلك كله ثابت بتلك المستندات التي تناهت إلى علم المتهم المستأنف ضده كرد على شكواه إلى من خمسة أشهر سابقة على القذف موضوع الإتهام هنا والذي أسبغ عليه الحكم المستأنف أنه مباح بقالة أنه إستعمال لحق الدفاع لإثبات كيدية البلاغ. فإثبات الكيدية بالذات يستلزم أن يثبت من يدعيها أن البلاغ كاذب، وأن مايقذف هو به المبلغ صادق، فيتعين ليستقيم إستعمال المتهم حق الدفاع، أن يثبت فى حق المبلغ (المجنى عليه المدعى المستأنف) أن بلاغه كاذب ليستخلص من هذا الكذب كيديته، ولم يثبت المتهم ولا أثبت الحكم المستأنف أن بلاغ المجنى عليه المستأنف ضد المتهم بلاغ كاذب، هذه واحدة، والثانية أنه يتعين ليستقيم إستعمال المتهم حق الدفاع، أن يثبت أن مايقذف به خصمه (المجنى عليه المستأنف) صحيح وصادق، لأن " الكيدية " لا تكون ولا تتصور إلا من تعرض كاذب يبلغ بتهمة كاذبة ضد خصمه، كما وأن كشف هذه الكيدية يستلزم فوق إثبات كذب المبلغ (المجنى عليه المستأنف هنا) إثبات صحة وصدق ما يتساند إليه المتهم من واقع أو قذف يكشف هذه الكيدية، إلا أن المتهم لم يثبت ولا أثبت الحكم المستأنف أن ما قذف به المتهم المجنى عليه صحيح وصادق، بل وفى مستندات الدعوى (تحت رقم ٣، ٤، ٥ بحافظتنا ١٨/١١/١٩٩٥)، ما يثبت أن قذف المتهم فى حق المجنى عليه المستأنف هو محض إفتراء كاذب وبمستندات قاطعة تناهت إلى علم المتهم من خمسة أشهر سابقة على تكراره هذا القذف فى حق المجنى عليه والذي أسبغ عليه الحكم المستأنف أباحة فى غير موضعها ولا سند لها من الواقع والقانون، والقول بغير ذلك مؤداه أن يشمر كل مشكو فى حقه عن ساعديه ويقذف الشاكي بما يشاء من أكاذيب ومفتريات محض بقالة أنه يدافع عن نفسه أو بقالة أن ذلك يكشف الكيدية، فالكيدية لا تقوم ولا تتحقق ما لم يثبت كذب الشكوى، وهو ما أهمله الحكم المستأنف إهمالا تاما.

ويتضح مما تقدم، وبالإحالة على ما ورد بمذكرتنا لمحكمة أول درجة، التى نحيل إليها ونتخذها جزءا من دفاعنا للمحكمة الإستئنافية الموقرة يتضح أن كافة اركان جريمة القذف ثابتة بلا إباحة فى حق المتهم المستأنف ضده، الأمر الذى لا يستقيم معه الحكم برفض الدعوى المدنية.

سابقة الحكم بالبراءة

لاتحول بين المحكمة الاستئنافية

وبين أن تعرض بالبحث لعناصر الجريمة

بما فيها ركن الخطأ المتمثل فى الفعل الجنائى المسند الى المتهمين

وبذلك قضت محكمة النقض فى العديد من أحكامها فقالت :

" للمحكمة الاستئنافية وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقها المدنية أن تتعرض لواقعة الدعوى وأن تناقشها بكامل حريتها كما لو كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة، مادامت المدعية بالحقوق المدنية قد استمرت فى السير فى دعواها المدنية المؤسسة على ذات الواقعة، ولا يؤثر فى هذا الأمر كون الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه، إذ لا يكون ملزما للمحكمة وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع عن هذه الدعوى المدنية وحدها، ذلك أن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد لأن الموضوع فى إحداها يختلف عنه فى الأخرى، مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائى . كما أن من المقرر كذلك أن الحكم بالتعويض غير مرتبطب حتما بالعقوبة ويجوز الحكم به حتى فى حالة القضاء بالبراءة عند توافر شروط ذلك " .

• نقض ١٩٨٤/٤/١٦ س ٣٥ ٩٤ ٤٢٥

• نقض ١٩٧٨/٥/٢٨ س ٢٩ ١٠٠ ٥٣٣

" من المقرر أن طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم وتقرير التعويض المترتب على ذلك، ومن ثم فإنه لم يكن هناك ثمة وجه لأصرار الدفاع على طلب تأجيل الدعوى لنظر إستئناف الطاعن مع إستئناف المتهم طالما أن من شأن نظر إستئنافه إعادة نظر موضوع الدعوى المدنية من جديد بكافة عناصرها بما فيها ركن الخطأ المتمثل فى الفعل الجنائى المسند الى المتهم، فلا تثريب على المحكمة أن هى أطرحت هذا الطلب لإنتفاء مايببره " .

• نقض ١٩٧٨/٣/٢٠ س ٢٩ ٥٩ ٣١٥

" حق المدعى بالحق المدنى فى استئناف الحكم فى الدعوى المدنية حق مستقل عن حق النيابة العامة والمتهم، ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته اليه لتترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة فى ذلك بقضاء محكمة أول درجة، ولا يمنع هذا كون الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى لأن الدعويين الجنائية والمدنية وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا ان الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى

الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي " .

• نقض ١٩٧٧/٥/٢٩ س ٢٨ ١٣٧ ٦٥١

• نقض ١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ ١٩٩ ٨٤٤

وقضت محكمة النقض بأن " استئناف المدعى المدني يعيد طرح الواقعة بوصفها منشأ

العمل الضار المؤثم قانونا على محكمة الدرجة الثانية التي يتعين عليها أن تمحص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيفها و أوصافها و أن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا، وكل ما عليها الا توجه افعالا جديدة للمتهم " .

• نقض ١٩٦١/١١/١٤ س ١٢ ١٨٥ ٩١٢

وقضت محكمة النقض بأنه :

" حق الاستئناف المقرر للمدعى المدني هو حق مستقل عن حق النيابة العامة والمتهم

. فعلى المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف ذلك المدعى أن تبحث أركان الجريمة وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم . بغير أن يكون حكمها هي نفسها الصادر في الدعوى الجنائية حائلا دون ذلك . لأن الدعويين الجنائية والمدنية وإن نشأتا عن سبب واحد الا أن الموضوع في كليهما مختلف مما لا يسوغ التمسك بقوة الأمر المقضى . والا لتعطل حق الاستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية ولبطلت وظيفة محكمة الجناح المستأنفة في شأنه " .

• نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٢٦ ٦٥ ٢٨٠

" للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية ولو كان قد قضى ببراءة المتهم ولم تستأنف النيابة . ومتى رفع إستئنافه كان على المحكمة الإستئنافية بمقتضى القانون أن تعرض للفصل في موضوع الدعوى من جهة وقوعه وصحة نسبته الى المدعى عليهم لترتب على ذلك آثاره القانونية . ولايمنعها من هذا كون الحكم الصادر في الدعوى العمومية قد أصبح نهائيا، لأن الدعويين وأن كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا أن الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي " .

• نقض ١٩٥١/١٠/٢٢ س ٣ ٤٠ ٩٧

" أن القانون إذ خول المدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بحقوقه المدنية قد قصد الى تحويل المحكمة الاستئنافية وهي تفصل فى هذا الاستئناف أن تتعرض لواقعة الدعوى وتناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة مما مقتضاه أن تتصدى لتلك الواقعة وتفصل فيها من حيث توافر أركان الجريمة وثبوتها فى حق المستأنف عليه ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين معا أمام محكمة أول درجة ومادام المدعى بالحقوق المدنية قد أستمّر فى السير فى دعواه المدنية المؤسسة على ذات الواقعة " .

• نقض ١٩٥١/١/١ س ٢ ١٧٠ ٤٥٢

"من واجب المحكمة الاستئنافية وهي تنظر في الاستئناف أمامها عن الدعوى المدنية المحكوم فيها إبتدائيا بالرفض مع براءة المتهم أن تقدر ثبوت الواقعة المطروحة أمامها سواء أكانت المحكمة الابتدائية قد عرضت لها أم لم تكن، بل أن من واجبها أن تتحرى ما فات المحكمة الابتدائية وتعرض له فلعل أن يكون له أثر في قضائها " .

• نقض ١٩٤٩/٣/٢ مجموعة القواعد القانونية (عمر) ج ٧ ٨٢٩ ٧٨٣

خطأ المتهم المدعى عليه

خطأ ضار يستوجب التعويض

ذلك أن دائرة الخطأ المدني أوسع في هذه الواقعة من دائرة الخطأ الجنائي، لأن الضرر الذي أصاب المجنى عليه المدعى بالحق المدني هو ضرر محقق، تحقق فعلا من توجيه المتهم قذفه الكاذب في حق المجنى عليه وشركته الى شركة التي يعلم المتهم أن شركة المجنى عليه لها معها تعاملات ضخمة وقائمة بالتوريد إليها تنفيذاً لتعاقدات عديدة، وتعتمد المتهم في قذفه الكاذب أن يوجه الى صميم هذه التوريدات بإسناد الغش في التوريد والتزوير في شهادات المطابقة إلى المجنى عليه وإلى شركته، وذلك تدمير ونسف لمصالح وسمعة المجنى عليه وشركته لدى شركة ولدى غيرها ممن يتناقلون في سوق التجارة والمقاولات والتوريدات مثل هذه الأقاويل والمفتريات التي سرعان ما تسمى ناراً تأكل سمعة المجنى عليه وشركته وتهدم الصرح الذي بناه بالك والعرق والإخلاص على مدار سنوات طويلة ولهذا القذف أضرار مادية مؤكدة لحقت بالمجنى عليه وشركته فضلاً عن الضرر الأدبي الهائل لما تضمنه القذف من مساس بالشرف والنزاهة والأمانة والاعتبار الأمر الذي لا يكفكه مهما بلغ .

لما تقدم

ولما أُلحنا عليه بصدر هذه المذكرة

يطلب المجنى عليه المدعى بالحق المدني :

الحكم بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية والحكم بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

(إنتهى ما ورد بمذكرتنا)

وقد قضت محكمة النقض بأنه : " من المقرر ان الدفاع في مذكرة هو تنمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه، للمتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع وما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها " .

• نقض ١٩٨٤/٤/٣ س ٣٥ ٨٢ ٣٧٨

• نقض ١٩٧٨/٦/١١ س ٢٩ ١١٠ ٥٧٩

• نقض ١٩٧٧/١/١٦ س ٢٨ ١٣ ٦٣

• نقض ١٩٧٦/١/٢٦ س ٢٧ ٢٤ ١١٣

• نقض ١٩٧٣/٢/١٦ س ٢٤ ٢٤٩ ٢٢٨

وثابت من مذكرة دفاع الطاعن أنفة العرض بنصها، أنها قد تضمنت دفاعاً جوهرياً جدياً يشهد له الواقع ويسانده، وسكوت الحكم عن التعرض لهذا الدفاع الجوهري إيراداً أو رداً يصمه بالقصور المبطل فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع .

• نقض ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ٣٢ ١٥١

• نقض ١٩٧٢/٢/٢١ س ٢٣ ٥٣ ٢١٤

• نقض ١٩٧٣/١/١ س ٢٤ ٣ ١٢

لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يتعرض بتاتاً لدفاع الطاعن الذي لم يكن امام محكمة أول درجة لا بالإيراد ولا بالرد، مع أنه دفاع جوهري وجدى يشهد له الواقع، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

ثانياً : القصور والخطأ فى تأويل وتطبيق القانون :

أيد الحكم المطعون فيه حكم أول درجة لأسبابه، ومن ثم يعيبه ما عاب حكم أول درجة، وقد أقام حكم أول درجة قضاءه ببراءة المتهم (المطعون ضده) بقالة أن ما أبداه المذكور من إتهام المدعى (الطاعن) بتزوير خطاب ضمان مقدم من الشركة (شركة الطاعن) الى شركة إنما " هو من قبيل الرد على البلاغ المقدم من المدعى بالحقوق المدنية وإظهاراً لكيديته وهو من قبيل الدفاع المباح قانوناً له ومن ثم فقد وقر فى يقين المحكمة عدم إقتراف المتهم للفعل المسند إليه وأن ما أتاه هو إستعمال لحقه فى الدفاع والرد على ما جاء بالبلاغ ومن ثم تقضى المحكمة ببراءته مما نسب إليه " .

و ما أقام عليه حكم أول درجة قضاءه وأيده لأسبابه !! الحكم المطعون فيه، معيب بالقصور والخطأ فى تأويل وتطبيق القانون، ذلك أن حق الدفاع لا يبيح القذف كذبا بسوء نية، فهو حق مقرر لدرء خطر، وليس من مستلزمات درء الخطر القذف كذبا فى حق الخصم بسوء نية، فيستحيل أن يكون القذف الكاذب بسوء نية من مستلزمات الدفاع ناهيك بأن يكون بالقدر الذى يستلزمه ذلك الدفاع، وسوء نية المتهم المطعون ضده واضح ظاهر ثابت بمستندات رسمية قاطعة قدمت لمحكمة أول درجة وتناولتها مذكرتا دفاع الطاعن لمحكمتى أول وثانى درجة، كما أن سوء نيته ثابت من مبادرته قبل أى تشكى ضده، وقبل إحتياجه لأى دفاع عن نفسه، بالتوجه بذات هذا القذف فى حق المجنى عليه الطاعن الى كل من شركة ومكتب الإستشاريين (.....)، ولم يكن المتهم المطعون ضده فى موقف الدفاع ولا بحاجة إلى حق الدفاع لتوجيه هذا القذف العلنى (الكاذب) إلى المجنى عليه الطاعن، كما أن سوء نية المتهم المطعون ضده ثابت من علمه

المؤكد بأن مايقذف به المجنى عليه هو محض إفتراء كاذب يعلم هو نفسه أنه كاذب، أية ذلك أنه هو نفسه كان يعمل بشركة المجنى عليه ومشارك في التوريد ويعلم انه مطابق لا مخالفة فيه ولا في مستنداته، وإلا ما إستمر فى أداء ما كان موكلا إليه من واجبات ذلك التوريد كمستخدم بشركة المجنى عليه الطاعن، وتحت رقم / ٣، ٤، ٥ بحافظتنا ١٨/١١/١٩٩٥ إلى محكمة أول درجة المستندات التى تثبت أن خطاب الضمان المزعوم من المتهم تزويره هو خطاب صحيح بإقرار ذات شركة ال المورددة للأجهزة موضوع الضمان وبإقرار الهيئة لتأكيد الجودة وبإقرار شركة، وذلك كله ثابت بتلك المستندات التى تناهت إلى علم المتهم المطعون ضده كرد على شكواه إلى من خمسة أشهر سابقة على القذف موضوع الإتهام هنا والذى أسبغ عليه حكم أول درجة المؤيد لأسبابه أنه مباح بقاله أنه إستعمال لحق الدفاع لإثبات كيدية البلاغ. فإثبات الكيدية بالذات يستلزم أن يثبت من يدعيها أن البلاغ كاذب، وأن موضوع القذف صادق، فيتعين ليستقيم إستعمال المتهم حق الدفاع، أن يثبت فى حق المبلغ (المجنى عليه المدعى الطاعن) أن بلاغه كاذب ليستخلص من هذا الكذب كيديته، ولم يثبت المتهم ولا أثبت حكم أول درجة المؤيد لأسبابه أن بلاغ المجنى عليه الطاعن ضد المتهم بلاغ كاذب، هذه واحدة، والثانية أنه يتعين ليستقيم إستعمال المتهم حق الدفاع، أن يثبت أن مايقذف به خصمه (المجنى عليه الطاعن) صحيح وصادق، لأن " الكيدية " لا تكون ولا تتصور إلا من تعرض كاذب يبلغ بتهمة كاذبة ضد خصمه، كما وأن كشف هذه الكيدية يستلزم فوق إثبات كذب المبلغ (المجنى عليه المستأنف الطاعن هنا) إثبات صحة وصدق ما يتساند إليه المتهم من واقع أو قذف يكشف هذه الكيدية، إلا أن المتهم لم يثبت ولا أثبت الحكم المستأنف المناقض لأسبابه أن ما قذف به المتهم المجنى عليه صحيح وصادق، بل وفى مستندات الدعوى (تحت رقم ٣، ٤، ٥ بحافظتنا ١٨/١١/١٩٩٥)، ما يثبت أن قذف المتهم فى حق المجنى عليه المستأنف الطاعن هو محض إفتراء كاذب وثابت كذبه و معلوم كذبه للمتهم بمستندات قاطعة تناهت إلى علم المتهم من خمسة أشهر سابقة على تكراره هذا القذف فى حق المجنى عليه والذى أسبغ عليه الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه أباحة فى غير موضعها ولا سند لها من الواقع والقانون، والقول بغير ذلك مؤداه أن يشمر كل مشكو فى حقه عن ساعديه ويقذف الشاكي بما يشاء من أكاذيب ومفتريات محض بقاله أنه يدافع عن نفسه أو بقاله أن ذلك يكشف الكيدية، فالكيدية لا تقوم ولا تتحقق ما لم يثبت كذب الشكوى، وهو ما أهمله الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه إهمالا تاما.

ومتى كان ما تقدم، وكان حاصله أن حكم أول درجة قد شابه القصور والخطأ فى تأويل وتطبيق القانون، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد هذا القضاء لأسبابه، فإنه يكون معيباً بذات ما عاب حكم أول درجة من قصور وخطأ فى تأويل وتطبيق القانون.

ثالثا : القصور والإخلال بحق الدفاع والخطأ وتأويل وتطبيق القانون

لم يكن معروضاً على محكمة ثاني درجة سوى الدعوى المدنية، وأبدت مذكرة دفاع الطاعن أن سابقة الحكم بالبراءة لا تحول بين المحكمة الإستئنافية وبين أن تعرض بالبحث لعناصر الجريمة بما فيها ركن الخطأ، واستندت مذكرة دفاع الطاعن للمحكمة الإستئنافية إلى عديد من أحكام محكمة النقض التي قضت مراراً بأنه وإن كانت الدعويان المدنية والجنائية ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في إحدهما يختلف عن الأخرى، مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي، كما أن من المقرر أن الحكم بالتعويض غير مرتبط حتماً بالعقوبة ويجوز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة. (نقض ١٦/٤/١٩٨٤ س ٣٥ ٩٤ ٤٢٥، نقض ٢٨/٥/١٩٧٨ س ٢٩ ١٠٠ ٥٣٣، نقض ٢٠/٣/١٩٧٨ س ٢٩ ٥٩ ٣١٥، نقض ٢٩/٥/١٩٧٧ س ٢٨ ١٣٧ ٦٥١، نقض ١٨/١١/١٩٦٨ س ١٩ ١٩٩ ٨٤٤، نقض ٢٤/٣/١٩٧٥ س ٢٦ ٦٥ ٢٨٠، نقض ٢٢/١٠/١٩٥١ س ٣ ٤٠ ٩٧) (مذكرتنا للمحكمة الإستئنافية ص ١٢٨) .

وأضاف الطاعن في مذكرة دفاعه للمحكمة الإستئنافية أن دائرة الخطأ المدني أوسع في واقعة الدعوى من دائرة الخطأ الجنائي، لأن الضرر الذي أصاب المجنى عليه المدعى بالحق المدني هو ضرر محقق، تحقق فعلاً من توجيه المتهم قذفه الكاذب في حق المجنى عليه وشركته الى شركة التي يعلم المتهم أن شركة المجنى عليه لها معها تعاملات ضخمة وقائمة بالتوريد إليها تنفيذاً لتعاقدات عديدة، وتعتمد المتهم في قذفه الكاذب أن يوجه الى صميم هذه التوريدات بإسناد الغش في التوريد والتزوير في شهادات المطابقة إلى المجنى عليه وإلى شركته، وذلك تدمير ونسف لمصالح وسمعة المجنى عليه وشركته لدى شركة ولدى غيرها ممن يتناقلون في سوق و مثل هذه الأقاويل والمفتريات التي سرعان ما تُسمى ناراً تأكل سمعة المجنى عليه وشركته وتهدم الصرح الذي بناه بالكذبة والعرق والإخلاص على مدار سنوات طويلة ولهذا القذف أضرار مادية مؤكدة لحقت بالمجنى عليه وشركته فضلاً عن الضرر الأدبي الهائل لما تضمنه القذف من مساس بالشرف والنزاهة والأمانة والأعتبار الأمر الذي لا يكفكه مهما بلغ .

و إنتهت مذكرة دفاع الطاعن إلى " طلب الحكم بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية والحكم بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة " .

و مع أن من المقرر المتواتر في قضاء محكمة النقض أن موضوع الدعوى المدنية يختلف عن موضوع الدعوى الجنائية، وقد طلب الطاعن إحالة دعواه المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة، إلا أن الحكم لم يعرض بتاتاً لهذا الدفاع ولا لهذا الطلب، كما لم يتفطن إلى الإباحة التي تساند إليها مشايعاً قضاء أول درجو لأسبابه، هي قاصرة إن إستقامت بدلاً على العقوبة الجنائية ولا تمت إلى المقاضاه المدنية .

و قد نصت المادة / ٣٠٩ عقوبات على أنه :، " لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥،

٣٠٦، ٣٠٨ (عقوبات) على ما يسنده أحد الأخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه إلاّ المقاضاه المدنية أو المحاكمة التأديبية " فالنص صريح وواضح في أن الإباحة قاصره على المسؤولية الجنائية ولا تمت إلى المقاضاه المدنية .

هذا وإذ أعرض الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع وعن طلب الطاعن بشأنه، فإنه لم يعرض له لا بالإيراد ولا بالرد، وإعتسف تأييد حكم أول درجة لأسبابه دون أن يتقطن إلى أن الإباحة إن إستقامت لا تمت إلى المقاضاه المدنية ولا إلى الدعوى المدنية التي طلب الطاعن إحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة فإن الحكم يكون معيباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع فضلاً عن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

لما تقدم

أولاً : ضم المفردات للزومها لتحقيق اوجه الطعن .

ثانياً : الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم بالغاء الحكم المستأنف وببراءة الطاعن مما نسب اليه، واحتياطياً بنقض الحكم واحالة الدعوى للحكم فيها مجدداً من دائرة اخرى .

الحامى / رجائى عطية